

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم العالي**

**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وما في ايضا عني النبي بحقوقه تعالى فهل انتم منتهون اي انتهوا او بمعنى قد نحو قوله تعالى  
 هل الى عا الا سا حيز من الدهر و في اضافة الدار اليه احتمالان للقاضي اصدقا  
 اضافة سكني للملك فان صلحا كان لا ي طالب لانه الذي كفا حيز كان اكبر ولد عبد المطلب  
 فاحتوى عليها و عا غيرها من املاك عبد المطلب و هازها وحده نسبة على  
 عادة الجاهلية بانها انه عليه الصلاة والسلام كان له فيها نصيب فاضح عا عقيل  
 عن املاك بني عبد المطلب كما فعل ابو سفيان و عمره بدور من هاجر من المؤمنين وقد  
 قال الراودي باع عقيل ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم و لم يهاجر من بني عبد المطلب  
 و قتل لما لم ير له عليه الصلاة والسلام به لانه لما هاجر تركها لله فكم ان يرجع فيما  
 تركه له و قتل لانه قد انصرف عنها بالكلية فصارت غنمه ساير دور مكة حكاها  
 البياضي قال و بالماي استدرك ابن ابي صفرة لما لك و اللث عا من حرج سردار الكفر  
 سلما و نقي اهله و اولاده بدار الكفر ثم عزها مع المسلمين فانه لا يكون احق بها و هي  
 عا حكم البلد المدة فيها قال القاضي و سرده انه لو كانت العلة هذه لعل بها و لم  
 لعل بقوله و هل ترك لنا عقيل من ربا ع و اما الارث فاحصا العاقبة رعاها الاستفاد  
 من واحد لا اخر الوج السادس و احكامه الاول جواز حوز سوال الكبار و العا  
 عز نزولهم من يكون اذا قدموا ببلدا او غير فانه عليه الصلاة والسلام اقر اسامه على  
 ذلك و لو بكره عليه الماي الجواب ما سر لزم منه الامتناع عما سئل عنه الما ان  
 مكة فتحت صلحا و دورها و ربا عها مملوكة لاهلها لعلها ساير البلدان ذلك فتور  
 عنهم و كوز لهم معها و اجارتها و رهنها و هبتها و الوصية بها و غير ذلك من التصرفات  
 و به قال الشافعي و جماعا و ذهب ملك راو حصفه و الاوزاع و اخر و لما انها  
 تحت عنوه و لا حوز شي من هذه التصرفات قال القاضي و اجاب العالمون بهذا بانه  
 عليه الصلاة والسلام شرع لاهلها اسلما و دورهم ثمانية عليهم و لم يجعلها فيما  
 رباطرة الشافعي مع الحق بن راهويه و اجارة دور مكة مشهوره الرابع ان الكافر  
 لا يرث المسلم و هو اجماع الحاضر من ان المسلم لا يرث الكافر و هو قول جمهور العلماء  
 من الصحابة و التابعين فمن بعدهم و قالت طائفة من ثمة منهم معاذ بن جبل و معاوية  
 بن المسيب و مسروق و روي عن الحق بن راهويه و اختلف فيه عن طي الدردار

قال القاضي

والشيخ

والشعبي والنهري والصريح عنها ولا لقول الجمهور روى ابن حزم في محله كتاب  
الجهاد عن سليمان بن موسى وهو فقيه اهل الشام انه قال اذ مات النصراني  
ولد صغير وله اخ من امة مسلم او اخت مسلمة ورثه كتاب الله وما بقي للمسلمين  
رواه ابن جرير عنه واحتج من قال يارثه منه حديث الاسلام يعلو اولاد يعلو  
عليه ومن علوه ارب المسلم من الكافر دون عكسه وحديث الاسلام يزيد ولا ينقص  
وكانهم قاسوه انصاعا للتكاح وناول الجمهور الحديث على مجرد فضل الاسلام على غيره  
من الاديان دون غيره من الاحكام كارت وغيره جمع بين الحديثين ولعل ما يله  
لم يبلغ هذا الحديث فانه صريح بينه وبين الاسلام لم يزل يزيد لما انزل الخبير  
الذي انزل الله فيه اليوم ما كلفت لكم دينكم ولم ينقص من احكامه والاشرايع التي  
شا الله تفكها شي وقد اعلاه الله تعالى واظهر على الدين كله كما وعدها والقياس  
لا يعارض النص وان الجامع منها اولو حديث الاسلام يزيد ولا ينقص  
في اسناده جهاله قال القرطبي لا يصح وقال الجوزقاني ثم رايت بعد ذلك كسر الحاكم  
له في مستدركه وصح اسناده واجاب القرطبي عن حديث الاسلام يعلو اولاد يعلو  
عليه بانه لا يصح ثم قال هو كلام علي والبرقي وهو عجيب منه مع ما فيه من المناقضة  
فان البخاري اخرجه موقوفا من قول ابن عباس الاسلام يعلو اولاد يعلو نعم لا يصح  
رفعه ووجه عدم ارضه من جهة المعنى ان الكافر وطع ما منه وسر الله كما ان يعظم  
ما بينه وبين اوليائه وهم المؤمنون ولا تنف المناصرة بينهم وهي قاعدة الارب  
وهذا الذي ذكرناه في الكافر الاصل اما المرتد فلا يرب للمسلم اجماعا وهل يرب  
المسلم قولان للعلماء احدهما لا العموم الحديث وبه قال الشافعي وربيعة ومالك والشافعي  
يلج ويخرجهم بل يلوونها فيما للمسلمين وبانها توثق ورثته من المسلمين وبه قال ابو حنيفة  
والكوفيون والاوزاعي واسحق وروى ذلك عن عمار ابن شعوب وحججه من السلف الذين  
قال الثوري وابو حنيفة ما كسبه في رده وهو للتلميح وقال الكوفيون لجمع لورثته  
المسلمين وعراجه روايات حكاه ابن هبيرة في كتابه اجماع الارب عنه اظهرها لقول  
الشافعي ومروافقه بانها كالنار ما لها ان سرانها يلوون لورثته من اهل زمة  
الذين احارهم اذ لم يلوونوا مرتدين ووقع في كلام القاصر عما في صكايته عن

المشافعي ان ميراث المرند جماعة المسلمين ومراوده بالارث الفري وسياق كلامه يشهد اليه  
 السادس الحديث دال باطلاقة عما از اختلاف الدين ما منع من الارث وان كان بالولايه  
 وعن الامام احمد انه لا يمنع به وحكاه امام الحرمين عن علي وقال هو غير بس ولا اصل  
 له قلت بل له اصل وهو حديث جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 لارث المسلم النصراني الا ان يكون عبده او امته رواه النسائي وصححه الحاكم واهله ابن  
 حزم وابن القطان بما فيه نظر ومن الغرائب ان القاضي عبد الرهاب المالكي نقل عن  
 الشافعي مقالة احمد فقال لو اعتنق المسلم عبدا كافرا ومات ورثته عند المشافعي  
 خلافا لما ذكره في كتاب الاسراف في الخلاف سنة وبين ملك للكرامات في الامام  
 الشافعي ما مضى اكمال بن النسر عن يحيى بن سعيد عن اسعيل بن ابي حليم ان عمر بن  
 عبد العزيز اعتنق عبدا له نصرانيا فموت في العبد بعد ما اعتنق قال اسعيل فامرني  
 عمر بن عبد العزيز ان اخذ ماله فاجعل في بيت مال المسلمين ثم قال المشافعي وهذا  
 كله ناخذ في الاسراف لابن المنذر اذا اعتنق المسلم العبد النصراني فالولاية له  
 لقوله عليه الصلاة والسلام الولي من اعتنق فان مات للمعتق النصراني لم يكن للمعتق  
 من ميراثه شي لقوله عليه الصلاة والسلام لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر  
 المسلم فاذا اسلم المعتق ثم مات ورثته مولا المعتق وهذا قول المشافعي واهل  
 العراق ثم روى عن ابن عبد العزيم ما اسلفناه عن رواية المشافعي ثم قال في  
 قال الاوزاعي وما شرح الدافعي او ايل باب الولاية مثله حيث قال لو اعتنق المسلم  
 عبدا كانا او الكافر مسلما ثبت الولاية وان لم يترثا كما ثبت علقته اليكاح والنسب  
 بين الكافر والمسلم وان لم يترثا وقال القاضي حسين في الباب المذكور لو اعتنق  
 الكافر عبدا مسلما له اير مسلمة فان العبد في حياة مخته لا يرثه ان مخته مسلم  
 بل يكون لبيت المال وما ذكره حلالنا نصر عليه اما منا فان ابن المنذر نقل عنه  
 انه يرثه امرج الناس من عصبه مولاه ويكون وجود ميه كونه وتنا عن اهل العراق  
 ايضا فان ملك من الكفر يفرق بين المسلم بعنو العبد النصراني وعكسه فالاول يرثه  
 مولاه وروى النسائي في الرافعي اثنا عشر باب الولاية لو اعتنق مسلم عبدا كافرا ومات  
 عن ابن مسلم وكافر ثم مات العتيق فيرثه لابن الكافر لانه المذكور

اللفظ ما نقصى الزيادة على الدعوى باخذ المال المدعى به مثلاك وتولده  
فليتوا مقوده من النار اي لسرل منزله منها او يبتعد منزلها قال الفقهاء  
واصله من اياه الابل وهي اعطائها ثم قيل انه دعاء بلفظ الامرى نواه الله  
ذكره وقل هو خبر وهو ابلغ في الزجر والمعنى هذا جزاؤه فقد جازى  
وودعني عنه ودد فوق للتوبة ويسقط عنه ذلك وقوله اوقال عدو الله  
اي اوقال يا عدو الله فهو مضموم على النداء ويجوز رفعه على ان يكون جرم مستدا  
مخزون اي قال له انت عدو الله ونحو ذلك وتولد الاحار عليه في الاوجها  
احدها انها واقعة على المعنى اي ما يدعوه احد الاحار عليه والماي على اللفظ  
في قوله ليس من رجل وجماد بلحا المملة اي رجع عليه الكفر قال تعالى انه نظر  
ان لن يحوز اي يرجع حيا ورة تاويله اوجه احداهما على المسجل لذلك واثابها  
على الحوارج الملقين للمؤمنين قاله ملك بن النسر ولعا بني على القول تكفيرهم وشر  
خلاف ما عليه للاكثره وبالله ان المعنى رجعت عليه نقبصته للعهده ومعصية  
تكفيره اياه رابعها انه يقول به لما الكفر وذلك المعاصي يرد الكفر كاستحق  
رغاف على المكثرت منها ان يكون عاقبة سومها المصير لما الكفر ويورد هذا  
رواية ابي عوانة في تخريجها صحيح مسلم والابا بالکفر في رواية اذا قال  
لا حية يا كافر وجب الكفر على احداهما خامسها المعنى فقد رجع عليه بلفظ ظن  
الراجع عليه صفة الكفر بل التكفير للونه جعل اخاه المر من كافر وقائه  
كفر نفسه اما لا كفرا من صيرته واما انه كفرا من الكفر الا كافر بعقود سلطان  
وبن الاسلام الرابع في قوايد الاولي تحريم الانتقام من النسب المعروف  
والاعتدال في نسب غيره ولا شئ في ذلك كبير لما يتعلق به من المفاصد العظيمة  
وودستل بعضهما اول اللعان والتبني كان في اول الاسلام ثم نسخ وسقط  
علم الصلاة والسلام العلم لان الانتساب قد سرائ فيها مردد الابا والجداد  
ونعد العلم كصفتها وقد وقع اختلاف في النسب في الناط من جرته النسب  
ولا شعيرة مشرط العلم له ذلك من حيث ان لا يتم انما يكون في حق العالم بالشيء  
الثانية انه لا ياتم بالانتساب الدور الا اذا كان عالما بخلاف ما ادعاه

دون الجاهل كما قرناه وعليه التعلم مما انت حوز اطلاق الكفر على اصحاب المعاصي  
والبدع لقصد الزجر لا لانه كفر حقيقي لان العلم باعتقاد عميل المحترم او عكسه  
فيكون حقيقيا بل بد محترم دعوى باليسر له في كل شي سواء تعلق به حق لغيم  
ام لا ويدخل فيه الدعوى الباطلة كلها ما لا وعلا وتعدا ونسب وحوالا وصلاحا  
ونعمه وولا وغير ذلك من الاوصاف خصوصا اذا ترتب عليها مفاسد واليه  
يشير الحديث الا فرغ الصحاح المسبوع بحالم يعطى كلابس ثوبى زوره وقد جعل  
الرعب يدعت بالثار وهو مقتضى لدخولها لان التحريم الاوصاف فتم  
يشعر بثبوت الاصل قال الشيخ تقي الدين في قول انه تدخل فيه ايضا ما ذكره  
بعض الفقهاء في الدعوى من نصب مسخر تدعى بعض الصور حفظا لاسم الغير  
والجواب وهذا المسخر تدعى ما تعلم انه ليس له والفاضى الذي يسمه عالم بذلك ايضا  
وليس حفظ هذه التداين من النصوص في الشرع حتى يختص بها هذا العموم  
والقصد الاكبر القضا ايصال الحق لا مستحقة فاحرام هذه المراسيل الخلية  
مع تحصيل مقصود القضا وعدم تنصيص صاحب الشرع عا وجوبها اولى  
من مخالفة هذا الحديث والدخول تحت الوعيد العظيم الذي دل عليه  
وهذه طريقة اصحاب ملك اعني عدم التشديد في هذه المراسيم خاصة انه  
لا محل له ان يافد ما حكم له به الحالم اذا كان لا يستحقة السادسة الوعيد العظيم  
على من كفا احد من المسلمين ليس كذلك وهي رطة عظيمه رفع فيها طعن كثير من  
من المتكلمين من المنسوين في السنة واهل الحديث لما اختلفوا في العقاب  
فغلطوا غلطا مخالفتهم وذكروا بكفرهم وخرقوا حجاب الهيبة في ذلك جماعة  
هل الحسنيوه وهذا الوعيد لا حل بهم اذ لم يدر خصوصهم كذلك  
اختلف الناس في التكفير وسببه حتى ايزد بالصنيف قال الشيخ  
تقي الدين والذي يرجع اليه النظر في هذا ان مال المذهب هل هو من  
ام لا اي والاكثر من على الاول من كفا المستدعه قال ان مال المذهب  
مذهب بقول الجمهور فصار لانهم عمدوا جسيما وهو غير الله تعالى فحصر  
عائدون لغير الله من عبد غير الله كفر وبقول المعتزلة كفار لانهم لان

لعمري



اعترفوا باحكام الصفات فقد انكروا الصفات ولزده من انكارها انكار  
احكامها ومن انكر احكامها فهو كافر ولدك المعنونه بسب اللغز الخ  
طريق الحاله بالاشيخ تقي الدين والحق انه لا يكفر احد من اهل القبا الا ما انكار  
سوار عن الشريعه عن صاحبها فانه يكون حسدا ملذبا للشيخ وليس مخالفة  
التواطع ما خذ للكفرة وانما ما خذ مخالفه القواعد السعيه القطعيه صريحا  
وإلا لة وعبر بعض اصحاب لاصول عن هذا بما معناه ان من انكر صريح  
اثبات الشريخ لم يلف كسر انكر الاجماع ومن انكر الشريخ بعد الاعتراف  
بطريقه كقولنا ملذبه له وقد نقل عن بعض المتكلمين انه قال لا الكفر الا  
من كفرني ردنا في سبب هذا القول على بعض الناس وحمل على محمل  
الصحيح والذي ينبغي ان يحل عليه انه قد لمخ هذا الحديث الذي يقتضي ان من  
دعا رجلا بالكفر وليس كرهه عليه الكفر وكذلك قال عليه الصلاة  
والسلام من قال لا خير يا كافر فقد باءها احدها وكان هذا المسكلم يقول  
الحديث دل على انه محصل الكفر لا احد الشخصين اما المكفر واما المكفر فاد الفرض  
بعض الناس فالكفر راع ما حدنا وانا قاطع ما لي لست بكافر فالكفر راجع  
اليه هذا اخر كلام السمع وهو من النيات ليس الشك مختم دعا المسلم  
بالكفر وظاهر الحديث يقتضي انه لا يكفر الا بشرط ان لا يكون الكفر كما  
دعا به فبرجع ما دعا به اليه وبه صرح المتولي من النيات فعليه فقال ابو  
قال مسلم مسلم ما كافر ثلاثا ويل كفر لانه سمى الاسلام كفرا قلت وفي صحيح  
حنان من حديث ابي سعيد انه عليه الصلاة والسلام قال ما الكفر رجل رجلا  
قطر الا با احدها ان كان كافرا والا كفر تكبير وهو موبد للوجه الاخر  
انه يكفر بالدعا بالكفر اخر الجزء الثالث سلوة في المحر الرابع كتاب الرضاع  
عنه فقير رحمه الله المقرب بن محمد بن سليمان بن عوف بن سليمان  
البكري عن ابيه عنه وعرو ابيه وعرو مولده وعن جميع المسلمين  
في رابع عشر شهر جمادى الاخرة من خمس ورجوعه  
احسن الله تفضيها وما بعدها في خير عابده



نَهَائِهِ أَلَمْ يَفْطَرْنَا لَهُ  
مِثْلَهُ